احتمالات الوضع
بعد ٥ شباط

محرجة الكتابة حول موضوع يقع في المسافة الزمنية التي تفوت بين كتابة المقال وبين وصوله الى القارىء .. ومثل هذا الاحراج يقف امامه الان بصدد السؤال عما سيحدث بعد الخامس من شباط (موعد انتهاء فترة وقف اطلاق النار على جبهة السويس) . اذ ان ما نكتبه سيكون مجرد توقعات لن تصل الى القارىء الا وتكون الاجابة عن السؤال المذكور قد غدت حقائق حدثت ..

الا ان مثل هذا الاحراج لا يلغي اهمية الموضوع ، الذي ما نزال المواقف المعلنة منه ، من قبل مختلف الاطراف مختلفة شديد الاختلاف حول طريقة ما للخروج من ازمة الموعد المذكور .. فالطرف الاساسي الذي هو الجمهورية العربية المتحدة ما يزال يعلن صراحة عدم موافقته على اي تجديد آخر لوقف اطلاق النار الا اذا توفر جدول زمني لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي ، او على الاقل ـ ويبدو ان ذلك هو هامش المناورة الضيق ـ شعور الجمهورية بوجود خطوات جدية باتجاه تنفيذ ذلك القرار . وان قراءة هذا الموقف توحي بأن الامور ستتخذ واحدا من مسارين : الاول هو الغاء وقف اطلاق النار الذي قد يعني الحرب ، او حرب الاستنزاف ، او وقف اطلاق النار دونما اية اتفاقية رسمية ويبدو ان الاحتمال الاخر هو الذي تسعى اليه الولايات المتحدة واسرائيل .. اما المسار الثاني فهو ان توافق الاطراف الاخرى على ايجاد جدول زمني او القيام بخطوات جدية باتجاه تنفيذ قرار مجلس الامن ..

فما هي احتمالات الجدول الزمني ؟

نص قرار مجلس الامن الدولي على عدة نقاط هي : الانسحاب من اراض احتلت في حرب حزيران . والاعتراف بسيادة دول المنطقة ضمن حدود آمنة وخالية من التهديد . وايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين .. هذه النقاط آنية في قرار مجلس الامن الذي تتطلب تنفيذه الشروع بتحويلها الى واقع بعد ان عاشت سنوات ثلاثا مجرد حبر على ورق سابطه بارينغ في رحلاته المكوكية الى دول المنطقة ومحادثاته المستمرة مع ممثلها في الامم المتحدة ..

فما هي مواقف الطرفين الاسرائيلي والعربي الرسمي من عملية الشروع في تنفيذ تلك النقاط ؟

اسرائيل تعتبر ان قرار مجلس الامن قد الغى اتفاقيات الهدنة التي كانت قائمة قبل حرب حزيران ، وان القرار المذكور نص صراحة على حدود آمنة هي غير الحدود التي كانت قائمة فيما مضى ، وبالتالي فان الانسحاب مشروط بالاتفاق على تلك الحدود التي سيتم الانسحاب اليها ، وهذا يستدعي مفاوضات بين الجانبين برأيها . كما ان المشكلة الاخرى التي تتعرض لها القرار هي مشكلة « اللاجئين » وقرار مجلس الامن يطلب ايجاد حل عادل لها ، وهذا ما نفسره بانه شيء جديد ومغاير لقرارات الامم المتحدة التي كانت دائما تقضي بعودة اللاجئين او التعويض عليهم .. وان اي جدول زمني بني على أساس الموقف الاسرائيلي سيكون بادئا بالمفاوضات للاتفاق على مشكلة الحدود ومشكلة اللاجئين ..

الا ان الطرف العربي الرسمي ينظر الى قرار مجلس الامن من زاوية تختلف عن الزاوية الاسرائيلية فيرى ان القرار ينص في ديباجته على عدم شرعية الاستيلاء على اراض بالقوة ، وهذا النص يدعم وجهة نظره بضرورة الانسحاب .. فان اي خطوة باتجاه المفاوضات ستكون تسليما لاسرائيل بكل ما يمنحها اياه قرار مجلس الامن وأهم ما فيه الاعتراف ، وان ذلك لا يمكن ان يحدث قبل الانسحاب . وكذلك فانه يتمسك بقرارات الامم المتحدة حول قضية اللاجئين .. وعلى هذا الاساس سيكون الجدول الزمني المبني وفق نظرة الطرف العربي الرسمي بادئا بالانسحاب ثم الاعتراف والمفاوضات (غير المباشرة) وتنفيذ قرارات الامم المتحدة بالنسبة للاجئين .

هذا في الحقيقة ما توحي به الصيغ الكلامية المطروحة في قرار مجلس الامن الدولي وفي تفسيرات الطرفين المعلنة له .. وهي بهذا النطاق لم تتحرك الى الامام الا قليلا . لكن هل الصورة الواقعية للاحداث مطابقة لهذه الصور الكلامية ؟ وهل هي ثابتة ثباتها ؟

آخر ما طرحته اسرائيل في لقاءات مسؤوليها مع يارينغ كان ، ان يبدأ البحث بموضوع اللاجئين .. واذا كان قد بدا ذلك قليل الاهمية في البداية الا انه كان في الحقيقة من اخطر الموضوعات تاثيرا على الاوضاع العربية والفلسطينية برمتها ..

فهذه الاشارة الصغيرة من اسرائيل دفعت بالنظام الاردني الى تصعيد مؤامرة التصفية التي ينفذها ضد حركة المقاومة، فذلك النظام يتعامل مع المشكلة على اساس ان لا يصل الوضع نحو تنفيذ الحل السلمي بجميع نقاطه الا وبكون الطرف الوحيد المفاوض باسم الضفة الغربية « الاردنية حسب آخر اعلان له » اي الا وبكون قد صفى اي امكانية لوجود طرف فلسطيني ، وقد دعمت اسرائيل استجرارها له للتصعيد بما راحت توصله من انباء بعد تلك الاشارة ، عن استعدادها « لمساعدة الفلسطينيين على الاطاحة بنظام حسين ، واقامة دولة فلسطينية من الضفتين » هذه الانباء التي تسربها الان بكثافة الى الصحافة العربية .. وتريد منها الالحاح على النظام الاردني الاستعجال بالتصفية ..

واذا كان تصعيد التصفية المادية للمقاومة هو الجواب الذي تلقته اسرائيل على اشاراتها ، من النظام الاردني ، فقد حدث في هذه الاثناء شيء لافت للنظر ، تمثل في التحقيق الذي ظهر في « الاهرام » ، والذي هدف الى الايحاء بان المقاومة « تقبل » البادرات السياسية التي تقوم بها الدول العربية « لازالة آثار العدوان » ، اي للحل السياسي .. وقد جاء نشر ذلك التحقيق في الوقت المشار اليه ليضع المقاومة في الزاوية ، اذ انها ليست في وضع تستطيع فيه اعادة فتح النار على مبدأ القبول بالحل السلمي ، ولعل رد اللجنة المركزية لحركة المقاومة كان ضعيفا الى حد اوحى وكان « البادرات السلمية » عمل بطولي لا نظير له !

هذا التعامل المختلف الاساليب من قبل اسرائيل والنظام الاردني ، والانظمة الاخرى مع حركة المقاومة والفصيلة « اللاجئين » ، هل يعني انه قد بدأ شقه الخلاف العملية حول الجدول الزمني بضيق ، وانه هنالك شعور بامكانية وضعها كقضية اولى على الجدول الزمني المقترح .. وهل يمكن الاستنتاج بان الدول العربية ستقول غدا للمقاومة .. ان مبادراتنا من اجل ازالة آثار العدوان واقفة فقط امام « حل مشكلة اللاجئين » ثالث نقطة في قرار مجلس الامن ، وان ذلك امر لا نقدره نحن كدول انما عليكم انتم ان تقدروه ، واذا لم تفعلوا تكونون واقفين في وجه ازالة آثار العدوان !! ام ان النظام الاردني سيكون قد نفذ هجمة اخيرة على المقاومة التي تحاصرها قواته في مناطق محددة من الاراضي الاردنية ، وستكون عقبة التفتيش الاولى على الجدول الزمني قد صفيت ؟

انها مجرد اسئلة .. توحي بها الاوضاع المتحركة ، عمليا ، تحركا يختلف كليا عن الصور الكلامية للمواقف .

اشارة ثانية كان لها تأثير على الاوضاع جاءت من اوروبا ، وليس من اسرائيل هي امكانية وضع جدول زمني يبدأ بالانسحاب من الاراضي غير الفلسطينية ، ويبدو ان الدول الغربية التي طرحت هذه الاشارة تستهدف فتح قناة السويس التي زال تأثير اغلاقها على اوروبا يوما بعد يوم .. فهل يعتبر ذلك نوعا من الحل الوسط اللازمة في مرحلتها الراهنة ، وبشكل الجديدة الكافية لتجديد وقف اطلاق النار مرة ثالثة ؟..

في الحقيقة ، صعب الجزم بعدالة سوف يجري بعد الخامس من شباط فمن هذا التعقيد في المعطيات المتصلة باكثر من طرف وطرف .. ومرور يوم الجمعة الذي هو امس بالنسبة للقارىء ، هو بعد ايام بالنسبة للكتابة ، مرور ذلك اليوم هو الذي سيلقي الضوء على مجمل الوضع ويمكننا في عدد قادم من الكتابة عن الموضوع بصورة اكثر دقة وجزما ..

أبو بدر

صدر عن منشورات "مواقف" بالتعاون
مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
شهادة الاطفال في زمن الحرب
اعداد : منى السعودي
الاخراج الفني : فندي حمير تماري
توزيع دار الطليعة
اطلب نسختك على : ص.ب ١٤٨٩ - بيروت
الثمن ١٠ ل.ل